

الجمعية العامة الدورة الثامنة والستون
البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/68/L.27 و Add.1)]

١٠٣/٦٨ - التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث
الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي يتضمن مرفقه المبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ وجميع قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وإذ تشير إلى القرارات المتخذة في الأجزاء المتعلقة بالشؤون الإنسانية من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية الالتزام بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية،

وإذ تعيد كذلك تأكيد إعلان هيوغو^(١) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٢) والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من الأخطار من أجل مستقبل أكثر أمنا^(٣)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ تضع في اعتبارها أن تنفيذ إطار عمل هيوغو سينتهي في عام ٢٠١٥،

(١) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٣) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.



وإذ تحيط علما مع التقدير بنتائج استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو،
وإذ تلاحظ نتائج الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث التي عقدت في
جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، وإذ تقر بأنه المنتدى الرئيسي على
الصعيد العالمي لتنسيق إسداء المشورة الاستراتيجية وتطوير الشراكات من أجل الحد من
أخطار الكوارث،

وإذ تسلم بأن المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث سيعقد في
سينداي، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ لاستعراض تنفيذ إطار عمل
هيوغو واعتماد إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥،
وإذ تشدد على أن المساعدة الإنسانية لها طابع مدني أساسا،

وإذ تشدد أيضا على أن الدولة المتضررة مسؤولة في المقام الأول عن الشروع في
تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وإبصارها داخل إقليمها وعن تيسير عمل
المنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مجال التخفيف من آثار
الكوارث الطبيعية،

وإذ تشدد كذلك على أن كل دولة من الدول مسؤولة في المقام الأول عن الحد من
أخطار الكوارث، بطرق منها تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته والتصدي للكوارث وبذل
جهود في مجال الإنعاش المبكر بهدف التقليل من آثار الكوارث الطبيعية إلى أدنى حد ممكن،
مع التسليم بأهمية التعاون الدولي في دعم جهود البلدان المتضررة التي قد تكون قدراتها
محدودة في هذا المجال،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء والتي
تعيق قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للحالات الإنسانية في سياق التصدي لعواقب
الكوارث الطبيعية، بالنظر إلى آثار التحديات العالمية، بما في ذلك أثر تغير المناخ والآثار
السلبية التي لا تزال قائمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأثر السلبي لتقلب أسعار المواد
الغذائية على الأمن الغذائي والتغذية والعوامل الرئيسية الأخرى التي تزيد من ضعف السكان
وتعرضهم للأخطار الطبيعية وتؤدي إلى تفاقم آثار الكوارث الطبيعية،

وإذ تعرب أيضا عن بالغ قلقها لأن المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة في العالم
النامي هي الأشد تضررا من آثار الأخطار المتزايدة للكوارث،

وإذ تسلم بآثار التوسع الحضري السريع في سياق الكوارث الطبيعية وبأن التأهب
للكوارث والتصدي لها في المناطق الحضرية يتطلبان استراتيجيات ملائمة للحد من أخطار

الكوارث في مجالات منها تخطيط المناطق الحضرية واستراتيجيات الإنعاش المبكر التي تنفذ من المرحلة الأولى لعمليات الإغاثة ويتطلبان استراتيجيات للتخفيف من وطأة الكوارث والتأهيل والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن المجتمعات المحلية هي أول المستجيبين في معظم حالات الكوارث، وإذ تؤكد ما للقدرات الداخلية للبلدان من دور أساسي في الحد من أخطار الكوارث، ويشمل ذلك التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية التي لا بد منها لتحسين تقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام،

وإذ تسلم بارتفاع عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية، بمن فيهم في هذا الصدد المشردون داخليا، وبضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الناجمة عن التشرذم الداخلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للكوارث الطبيعية، وإذ تشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على النظر في إمكانية الاستفادة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرذم الداخلي^(٤)، عند معالجتها لحالات التشرذم الداخلي،

وإذ تعيد تأكيد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولا سيما في مراحل التأهب والتصدي والإنعاش المبكر، وأهمية تعزيز قدرة البلدان المتضررة على التصدي للكوارث،

وإذ تسلم بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (برنامج سبايدر) في مهمته، وإذ تشجع الدول الأعضاء على تقديم كل الدعم اللازم للبرنامج، بما في ذلك الدعم المالي، على أساس طوعي، لتمكينه من الاضطلاع بخطة عمله للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وإذ تكرر تأكيد أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على الصعيد العالمي في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ من خلال إتاحة مزيد من الخدمات الفضائية لجميع البلدان وتعظيم الاستفادة منها وتيسير بناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل إدارة الكوارث، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في إنشاء الإطار العالمي للخدمات المناخية من أجل استحداث وتوفير معلومات وتنبؤات ذات أساس علمي بشأن المناخ بغرض إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والتكيف مع تقلب المناخ وتغيره، وإذ تتطلع إلى وضعه موضع التنفيذ،

(٤) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق.

وإذ ترحب بالدور المهم الذي تؤديه الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية، التي منحت مساعدة سخية ضرورية ومتواصلة للبلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية،
وإذ تنوه بالدور المهم الذي تؤديه جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، باعتبارها جزءاً من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، في التأهب للكوارث والحد من أخطارها والتصدي لها وما يبذل من جهود للإنعاش والتنمية،

وإذ تشدد على ضرورة معالجة أوجه الضعف ومراعاة عنصر الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب لها، في جميع مراحل إدارة الكوارث الطبيعية والإنعاش في أعقاب الكوارث الطبيعية والتخطيط الإنمائي، عن طريق التعاون على نحو وثيق بين جميع الجهات الفاعلة والقطاعات المعنية،

وإذ تعيد تأكيد أن تعزيز القدرة على الصمود يسهم في تحمل الكوارث والتكيف معها والتعافي من آثارها بسرعة،

وإذ تسلم بأن الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تتأثر سلباً بالكوارث الطبيعية، وإذ تلاحظ المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها تلك الجهود في تعزيز قدرة السكان على مواجهة تلك الكوارث،

وإذ تسلم أيضاً بالصلة الواضحة بين التصدي لحالات الطوارئ والإنعاش والتنمية، وإذ تعيد تأكيد وجوب أن يجري، من أجل كفاءة الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلتَي الإنعاش والتنمية، تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق داعمة للإنعاش في الأمدين القصير والمتوسط وللتنمية في الأمد الطويل، وضرورة النظر إلى تدابير معينة تتخذ في حالات الطوارئ على أنها خطوة على طريق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية دور منظمات التنمية والجهات المعنية الأخرى في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء تفاقم الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية مما يسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في المجتمعات الضعيفة التي تنقصها القدرات الكافية للتخفيف بصورة فعالة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية الطويلة الأجل المترتبة على الكوارث الطبيعية؛

(٥) A/68/89.

٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية أن تعجل بالتنفيذ بالكامل لإعلان هيوغو^(١) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٢)، وخصوصا الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام لكي تضطلع بأنشطة الحد من الأخطار في مرحلة التعافي في أعقاب الكوارث وبعمليات الإنعاش؛

٤ - **تشدد** على ضرورة الترويج لأنشطة التأهب للكوارث وتعزيزها على جميع المستويات، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر، وتشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية على زيادة التمويل والتعاون فيما يتعلق بأنشطة الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مالية مكرسة لجهود التأهب والمواجهة والإنعاش، متبعة في ذلك نهجا منسقا ومرنا وتكميليا يستخدم خيارات وإمكانات تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية على نحو تام ويساعد على تنسيقها؛

٦ - **تهيب** بجميع الدول أن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها من التدابير الملائمة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وأن تواصل تنفيذ تلك التدابير تنفيذًا فعالًا وأن تدرج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي، وأن تدرج المنظور الجنساني في السياسات والتخطيط والتمويل، وتطلب في هذا الصدد إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء؛

٧ - **تقر** بأن تغير المناخ يسهم، في جملة عوامل أخرى، في تدهور البيئة وزيادة حدة الظواهر المناخية والجوية البالغة الشدة وتواترها، مما يؤدي إلى تفاقم أخطار الكوارث، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية على القيام، كل وفقا لولايتها المحددة، بدعم التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز نظم الحد من أخطار الكوارث والإنذار المبكر بهدف تقليل الآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، بسبل منها توفير التكنولوجيا والدعم من أجل بناء القدرات في البلدان النامية؛

٨ - **ترحب** بازدياد عدد المبادرات المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والإنعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، وتشجع الدول الأعضاء، والمنظمات

الإقليمية عند الاقتضاء، على اتخاذ مزيد من الخطوات لاستعراض وتعزيز الأطر التنفيذية والقانونية للإغاثة الدولية في حالات الكوارث، مع أخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار، حسب الاقتضاء، وترحب بالجهود التي بذلها مؤخرا الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة والاتحاد البرلماني الدولي من أجل وضع قانون نموذجي بشأن هذا الموضوع؛

٩ - **ترحب أيضا** بالتعاون الفعال بين الدول المتضررة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات الأخرى المعنية، مثل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والمجتمع المدني في مجال تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وتقديمها، وتؤكد ضرورة مواصلة ذلك التعاون وتقديم الإغاثة في جميع مراحل عمليات الإغاثة والجهود المبذولة من أجل الإنعاش والتعمير المتوسطة والطويلة الأجل، بطريقة تحد من مواطن الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية مستقبلا؛

١٠ - **تكرر تأكيد** الالتزام بدعم جهود البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على سبيل الأولوية، لتعزيز قدراتها على جميع المستويات بغرض الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتأهب لها ومواجهتها بسرعة وتخفيف آثارها؛

١١ - **تحث** الدول الأعضاء على وضع نظم للإنذار المبكر وتدابير للتأهب للكوارث والحد من أخطارها على جميع المستويات وتحديثها وتعزيزها، وفقا لإطار عمل هيوغو، مع مراعاة ظروفها وقدراتها وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية، حسب الاقتضاء، وتشجع المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة دعم الجهود المبذولة في هذا الصدد على الصعيد الوطني؛

١٢ - **تحث أيضا** الدول الأعضاء على تحسين استجابتها لمعلومات الإنذار المبكر لكفالة اتخاذ إجراءات مبكرة، وتشجع جميع الجهات المعنية على دعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

١٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على النظر في وضع برامج وطنية للحد من الكوارث وعرضها على أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفقا لإطار عمل هيوغو، وتشجع أيضا الدول على التعاون معا لتحقيق هذا الهدف؛

١٤ - **تقر** بأهمية تطبيق نهج للتصدي لمخاطر متعددة في سياق التأهب، وتشجع الدول الأعضاء، آخذة في الاعتبار ظروفها الخاصة، ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تطبيق ذلك النهج على أنشطتها في سياق التأهب، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل منها الأخطار الثانوية على البيئة الناشئة عن الحوادث الصناعية والتكنولوجية؛

١٥ - تؤكد أنه، من أجل المضي في تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية، ينبغي بذل جهود خاصة في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز استخدام القدرات الوطنية والمحلية، والقدرات الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء، وتوسيع نطاق استخدامها في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها، وهو ما يمكن أن يتاح بكفاءة أكبر وتكلفة أقل بالقرب من موقع حدوث الكارثة؛

١٦ - تؤكد أيضا في هذا السياق أهمية تعزيز التعاون الدولي، وبخاصة عن طريق الاستخدام الفعال للآليات المتعددة الأطراف، في تقديم المساعدة الإنسانية في حينها في حالات الكوارث في جميع مراحلها، من مرحلة الإغاثة والإنعاش إلى مرحلة التنمية، بما في ذلك توفير الموارد الكافية؛

١٧ - تشجع جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، على اتخاذ تدابير مناسبة للحد من إرسال مواد الإغاثة غير المطلوبة أو غير اللازمة أو غير المناسبة في مواجهة الكوارث، وللتشجيع على عدم إرسال هذه المواد؛

١٨ - تشجع جميع الدول الأعضاء على القيام، قدر الإمكان، بتيسير مرور المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية المقدمتين في سياق جهود دولية، بما في ذلك في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بما يتماشى على نحو تام مع أحكام القرار ١٨٢/٤٦ ومرفقه، وبما يكفل المراعاة التامة لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والتزاهة والاستقلال والالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي؛

١٩ - تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير جمركية، حسب الاقتضاء، لتحسين فعالية مواجهة الكوارث الطبيعية؛

٢٠ - تعيد تأكيد الدور القيادي الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها للدعوة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها فيما بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشركاء الآخرين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛

٢١ - ترحب بما يقدمه نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث من إسهام مهم في تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية في تقديم الدعم للدول الأعضاء، بناء على طلبها، ومنظومة الأمم المتحدة في مجال التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية، وتشجع على مواصلة إشراك خبراء من البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية في هذه الآلية؛

٢٢ - ترحب أيضا بما يقدمه الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ من إسهام مهم في تعزيز فعالية المساعدة الدولية في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وتشجع

الدول الأعضاء على مواصلة توفير الدعم للفريق الاستشاري وفقا لقرار الجمعية العامة
١٥٠/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

٢٣ - تحت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في
مجال تقديم المساعدة الإنسانية على النظر في العواقب التي تترتب تحديدا وبشكل متباين على
الكوارث الطبيعية في المناطق الريفية والحضرية على السواء عند وضع وتنفيذ استراتيجيات
الحد من أخطار الكوارث واتقائها والتخفيف من حدتها والتأهب لها وتقديم المساعدة
الإنسانية عند وقوعها والإنعاش المبكر من آثارها، مع التركيز بوجه خاص على تلبية
احتياجات سكان المناطق الريفية والحضرية الفقيرة المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٤ - ترحب بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإقامة شراكات مع
المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص، وتشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على
مواصلة تعزيز الشراكات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي دعما للجهود
الوطنية في حالات الكوارث الطبيعية من أجل التعاون على نحو فعال في تقديم المساعدة
الإنسانية إلى المحتاجين وضمان أن تتقيد في الجهود التي تبذلها في سياق التعاون بمبادئ
الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال؛

٢٥ - تسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن
أن تؤدي دورا مهما في التصدي للكوارث، وتشجع الدول الأعضاء على تطوير القدرات في
مجال الاستجابة في حالات الطوارئ بالاستعانة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وتشجع
المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في جهودها المبذولة في هذا المجال، عند الاقتضاء،
في مرحلة الإنعاش وغيرها من المراحل، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء التي لم
تنضم إلى اتفاقية تامبيري المتعلقة بتوفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض
التخفيف من أثر الكوارث ولعمليات الإغاثة^(٦) أو تصدق عليها على النظر في القيام بذلك؛

٢٦ - تشجع على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد الفضائية
والأرضية، بما في ذلك ما يوفره برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة
الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وعلى تبادل البيانات الجغرافية لغرض اتقاء
الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها، حسب الاقتضاء، وتدعو الدول الأعضاء
إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة
من السواتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والإنعاش المبكر؛

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٩٦، الرقم ٤٠٩٠٦.

٢٧ - تقر بأن الفرص المتاحة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، إذا ما استغلت بصورة منسقة واستنادا إلى المبادئ الإنسانية، يمكن أن تحسن الفعالية والمساءلة في مجال الاستجابة للحالات الإنسانية، وتشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وشركائها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على النظر في التعاون مع دوائر المتطوعين والفنيين، إلى جانب جهات أخرى، من أجل الاستفادة من البيانات والمعلومات المتنوعة المتاحة خلال حالات الطوارئ وجهود التصدي لمخاطر الكوارث؛

٢٨ - تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية على تعزيز القدرة على الإنعاش المستدام في أعقاب الكوارث على الصعيد العالمي في مجالات مثل التنسيق مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين وتحديد الدروس المستفادة ونشرها واستحداث أدوات وآليات مشتركة لتقييم الاحتياجات من الإنعاش ووضع الاستراتيجيات وبرمجتها وإدماج عنصر الحد من الأخطار في جميع عمليات الإنعاش، وترحب بالجهود الجارية لتحقيق هذه الغاية؛

٢٩ - تشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات الوطنية التي تتصدى للآثار المتباينة التي تترتب على الكوارث الطبيعية في السكان المتضررين، بطرق منها جمع وتحليل البيانات المصنفة على أسس منها الجنس والسن والإعاقة، مستعينة في ذلك بأمر عدة، منها المعلومات المتاحة المقدمة من الدول، وعن طريق استحداث أدوات وطرائق وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى إعداد تقييمات أولية للاحتياجات في وقت أسرع وذات فائدة أكبر مما يفضي إلى تقديم مساعدة محددة الأهداف تتسم بمزيد من الفعالية؛

٣٠ - تهيب بمنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تعزز، بالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، قاعدة الأدلة التي تستند إليها في تقديم المساعدة الإنسانية الفعالة، عن طريق مواصلة إنشاء آليات مشتركة لتحسين نوعية التقييمات المشتركة للاحتياجات الإنسانية وشفافيتها وموثوقيتها وتحقيق مزيد من التقدم في إجراءاتها، من أجل تقييم أدائها في مجال تقديم المساعدة وكفالة استخدامها للموارد المتاحة لها لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية بأكبر قدر من الفعالية؛

٣١ - تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لتطوير أو تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وتيسير تبادل المعلومات مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل دعم جهود التأهب وزيادة فعالية الاستجابة في الحالات الإنسانية استنادا إلى الاحتياجات، وتشجع منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على مواصلة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء القدرات المحلية والوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها؛

٣٢ - تشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية على مواصلة تحسين تحديد الأخطار ومواطن الضعف ورسم خرائط لها وتحليلها، بما في ذلك الآثار الناجمة محليا عن العوامل المحفزة لأخطار الكوارث مستقبلا، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مناسبة للتصدي لها، وتشجع في هذا الصدد جميع الجهات المعنية على دعم الحكومات في تطوير قدراتها، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي، عن طريق تبادل الخبرات والأدوات وتوفير الموارد اللازمة، حسب الاقتضاء، لضمان توافر خطط وآليات فعالة لإدارة الكوارث وفقا للأولويات الوطنية في مجال إدارة أخطار الكوارث؛

٣٣ - تؤكد أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار وأهمية تعميم الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس لدى وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث والتأهب لها ومواجهتها وللإنعاش، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل تعميم الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس بصورة أفضل في جميع جوانب إجراءات الاستجابة للحالات الإنسانية والأنشطة الإنسانية؛

٣٤ - تشجع الحكومات والسلطات المحلية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على التصدي لمكامن الضعف لدى النساء والفتيات وتناول ما يتمتعن به من قدرات، وتدعو الجهات المانحة والبلدان الأخرى المقدمة للمساعدة إلى القيام بذلك، باستخدام البرامج المراعية لمنظور نوع الجنس، بما يشمل سبل التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس ولشتى أشكال الاستغلال في بيئات ما بعد انتهاء الكوارث، وتخصيص الموارد فيما تبذله من جهود للحد من أخطار الكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها بالتنسيق مع حكومات البلدان المتضررة؛

٣٥ - تشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على تحديد أفضل الممارسات في مجال تحسين عمليات التأهب والتصدي للكوارث والإنعاش المبكر من آثارها وعلى تعميم هذه الممارسات على نحو أفضل وزيادة المبادرات المحلية الناجحة في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

٣٦ - تطلب إلى منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية أن تنسق على نحو أفضل الجهود التي تبذلها من أجل الإنعاش عقب الكوارث، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، بطرق منها تعزيز الجهود المبذولة من أجل التخطيط المؤسسي والتنسيقي والاستراتيجي في مجال التأهب للكوارث وبناء القدرة على الصمود والإنعاش، دعما للسلطات الوطنية، وكفالة مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية في التخطيط الاستراتيجي في مرحلة مبكرة؛

٣٧ - تشجع الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية على دعم الحكومات على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي والمجتمعات المحلية في تحملها مسؤولية وضع استراتيجيات طويلة الأجل وخطط تنفيذ متعددة السنوات في مجال التأهب كجزء من استراتيجياتها المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث وزيادة القدرة على مواجهتها وفقا لإطار عمل هيوغو؛

٣٨ - هيب بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تعمم الأدوات والخدمات على نحو أفضل لدعم تعزيز الحد من أخطار الكوارث، وبخاصة الأدوات والخدمات المتعلقة بالتأهب والإنعاش المبكر؛

٣٩ - هيب بمنظمات الأمم المتحدة المعنية العاملة في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية أن تعمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على تعزيز أدواتها وآلياتها لكفالة دمج عنصري تلبية الاحتياجات وتقديم الدعم لتحقيق الإنعاش المبكر في تخطيط أنشطة التأهب للكوارث والاستجابة الإنسانية والتعاون في مجال التنمية وتنفيذها، حسب الاقتضاء؛

٤٠ - تشجع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على مواصلة بذل الجهود من أجل تعميم مراعاة الإنعاش المبكر في برامجها المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وتقر بأن الإنعاش المبكر خطوة مهمة نحو بناء القدرة على الصمود وبضرورة توفير المزيد من التمويل لهذا الغرض، وتشجع على توفير التمويل للإنعاش المبكر في الوقت المناسب على نحو مرن ويمكن التنبؤ به، بالاستعانة بأدوات منها الأدوات القائمة والتكميلية في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية؛

٤١ - تؤكد ضرورة تعزيز القدرة على الصمود على جميع المستويات، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على دعم الجهود المبذولة، حسب الاقتضاء، من أجل إدماج القدرة على الصمود في برامج تقديم المساعدة الإنسانية وبرامج التنمية؛

٤٢ - تشجع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجالي تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية على توفير الدعم لمنسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين بهدف تعزيز قدراتهم على القيام بعدة أمور، من بينها دعم الحكومة المضيفة في تنفيذ تدابير التأهب وتنسيق أنشطة التأهب التي تضطلع بها الأفرقة القطرية دعما للجهود الوطنية، وتشجع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على زيادة تعزيز القدرة على النشر السريع والمرن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل دعم الحكومات والأفرقة القطرية في أعقاب الكوارث مباشرة؛

٤٣ - تشدد على ضرورة حشد موارد كافية مستدامة يسهل الاستعانة بها لتمويل أنشطة الإنعاش والتأهب والحد من أخطار الكوارث من أجل كفاءة إمكانية الحصول، على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب، على الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية؛

٤٤ - ترحب بإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وإسهامه في تعزيز الاستجابة للحالات الإنسانية في وقت مبكر وتحسينها، وتهيب بجميع الدول الأعضاء النظر في تقديم مزيد من التبرعات إلى الصندوق، وتدعو القطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى القيام بذلك، بطرق من بينها، متى أمكن ذلك، الالتزام بتقديم تبرعات متعددة السنوات والتعهد بتقديمها في وقت مبكر، وتشدد على ضرورة أن تقدم التبرعات بالإضافة إلى التعهدات الحالية بتقديم المساعدة إلى البرامج الإنسانية، دون المساس بالموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية؛

٤٥ - تشجع بقوة على إيلاء الاعتبار الواجب للحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعلى التشجيع على اتباع نهج تكميلي متنسق يوفق بين تلك الخطة وإطار العمل للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٦ - تدعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى النظر في تقديم تبرعات إلى آليات التمويل الأخرى للأغراض الإنسانية؛

٤٧ - ترحب بمبادرة الأمين العام إلى عقد مؤتمر القمة العالمي الأول للمساعدة الإنسانية في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٦ بهدف تبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لتحسين تنسيق وفعالية الاستجابة للحالات الإنسانية والقدرة على الاضطلاع بها، وتطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يكفل اتباع عملية تحضيرية تشاورية وشفافة تشمل الجميع؛

٤٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين التصدي للكوارث الطبيعية على الصعيد الدولي وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وأن يدرج في تقريره توصيات عن كيفية كفاءة تقديم المساعدة الإنسانية بطرق تدعم الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

الجلسة العامة ٦٧

١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣